

مجلة آداب ذي قار
Thi Qar Arts Journal



الامير انطون وينزل كاونتيز ودوره في الاصلاح الديني في النمسا حتى عام ١٧٨٠.

Prince Antoine Wenzel Kuntiz and his role in the religious reform in Austria until 1780

م.د. حيدر جواد كاظم

Dr. Haider Jawad Kazem

College of Arts / University of Thi Qar

Abstract

In this research, a brief study on the life of the Austrian Empire's advisor for foreign affairs, Prince Antoine Wenzel Counties, who was considered one of the important personalities in Austria; This is due to his enlightened thought and administrative acumen that made him influential in the reform process witnessed by the Austrian Empire in the second half of the eighteenth century. Its authority over the rest of the territories it owned in Europe, and the reform on the religious side had its importance that comes from the nature of the Austrian Empire, which consists of nationalities that differ with Austria in their cultural and social aspects, which was the reform in religious aspects an attraction factor in gathering the scattering of those different nationalities under the authority of the doctrine The Catholic who owes Austria.

معلومات البحث

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٢/٢/١٠

تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٢/٣/١٦

متوفر على الانترنت : ٢٠٢٢/٣/٢٩

الكلمات المفتاحية : الامبراطورية
النمساوية للشؤون الخارجية ، انطون
وينزل كاونتيز ،

المراسلة :

د. حيدر جواد

haydarjwad@utq.edu.iq

المخلص

في هذا البحث دراسة موجزة عن حياة مستشار الامبراطورية النمساوية للشؤون الخارجية الامير انطوان وينزل كاونتيز ، الذي عدّ واحداً من الشخصيات المهمة في النمسا ؛ وذلك لما امتلكه من فكر متنور وحنكة ادارية جعلته مؤثراً في عملية الاصلاح التي شهدتها الامبراطورية النمساوية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ذلك الاصلاح الذي عملت عليه النمسا بعد ان حسنت من ان البقاء على حالها في تردي احوالها الادارية والاجتماعية والسياسية ، سيكون ايداناً في ضياع سلطتها على بقية الاقاليم التي امتلكتها في اوربا ، وكان للاصلاح على الجانب الديني اهميته التي تأتي من طبيعة الامبراطورية النمساوية التي تتكون من قوميات تختلف مع النمسا في جوانبها الثقافية والاجتماعية ، مما كان الاصلاح في الجوانب الدينية عامل جذب في جمع شتات تلك القوميات المختلفة تحت سلطة المذهب الكاثوليكي الذي تدين به النمسا .

((المقدمة))

كانت الإمبراطورية النمساوية واحدة من أعظم الامبراطوريات في القارة الأوروبية وتعد ثاني دولة في القارة من حيث المساحة بعد روسيا ، ويصل عدد سكانها إلى نحو مقارب من عدد سكان فرنسا ، ولها إمكانات مادية وطبيعة تتقارب مع أي دولة أخرى وتنافسها ، إلا أن نظامها السياسي كان من حيث أدائه سيئاً في عالم المنافسة الكبيرة في أوائل القرن الثامن عشر وبحلول العام ١٧٤٠ كانت على وشك الانهيار الكامل ؛ بسبب جيرانها الطامعين في املكها الواسعة والغنية .

ولذلك ظهر على صعيد المسرح السياسي في النمسا المستشار أنطوان الذي رأى أن سبب ضعف النمسا لا يعود الى تخلف نظامها الملكي وانما يرجع الى عدم القيام بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترتيبها وفق متطلبات الوضع الدولي وقتذاك، لقد كان هناك اسباب تمنع تحقيق تلك الاصلاحات في النمسا ، التي كانت تفتقر إلى الوحدة السياسية فهي تتكون من مجموعة من الدوقيات والممالك التي لكل منها تقاليدھا التاريخية الخاصة ، ولها هياكل إدارية وأطر اقتصادية وخصوصية عرقية ، وكان القاسم المشترك الوحيد بينها هو سلالة " الهابسبرج" وسلطتها السياسية التي كانت في واقعا سلالة ضعيفة سياسياً وعسكرياً ومالياً وغير جاذبة بالنسبة لأبناء الطوائف الأخرى ؛ وذلك بسبب تعصبها للطائفة الكاثوليكية .

لذلك وجد المستشار أنطوان ذو الأفكار التنويرية والعناية بخلق روح جديدة في النظام النمساوي ؛ وذلك من خلال تحرير الأفراد من الروابط التقليدية سواء أن كانت كنسية أم تراثية أم اجتماعية أو غيرها ؛ مما كانت منهجية هذا البحث على وفق وحدة الموضوع ؛ وذلك لتشابك بعض الأحداث وتفاعلها مما قد يبعدنا عن الفكرة إذا ما التزمنا بمنهجية التسلسل التاريخي للأحداث ؛ فقد قسم البحث على عدة مباحث نبدأ من ولادته وتعلمه وصفاته والوظائف التي تقلدها قبل أن يصبح مستشار الملكة " ماريا تيريزا" للشؤون الخارجية ومن ثم بعد وصوله إلى ذلك المنصب الذي أعطاه الحق في طرح أفكاره الإصلاحية في مختلف المشاكل التي عانت منها بلاده ، وتعدو المشكلة الدينية أحداها ، فعمل على أساس إيجاد الحلول المناسبة لها وعدّ التسامح الديني في النمسا أحد الحلول ؛ لأنها من مسلمات حقوق الأفراد الذين يسهموا في نهضة بلادهم .

المبحث الاول : ولادته ونشأته وتعليمه ومسيرته السياسية

ولد في الثاني من شباط ١٧١١ في منزل العائلة في فيينا وهو الابن السادس لعائلة كاونتيز النبيلة التي ورثها أبوه الأمير ماكسميليان اولريش (*Maximilian Ulrich*) الذي قدر الموهبة التي أظهرها ابنه فدأب على تعليمه على وفق النمط والمنهج الذي يمكن من خلاله صقل تلك الموهبة الظاهرة في أبنه، وبما أنه كان متأثراً بفلسفة التعليم اليسوعية (*Janseniset*) وبعض النماذج البروتستانتية التي استبعت تأثير الأم والإناث في تعليم ابنه ، وشدد على العمل الجاد والانضباط الذاتي وضبط النفس العاطفي (i).

وعشية وصول الأمير الشاب إلى سن الرابعة عشر في خريف عام ١٧٢٤ دخل في الخدمة الكنسية التي عدت على أنها مرحلة صغيرة لحجم طموح الأمير ووالده الذي وافق على استقالته من تلك الخدمة في عام ١٧٢٥ ، وحرص على إشراكه في مهنة حكومية في سلطة ولاية مورافيا ، إلى جانب حرصه على تسمية معلم خاص لابنه بدل من إرساله إلى المدرسة اليسوعية المحلية وقد عهد بذلك إلى المعلم دومو هوفمستر (*Domo Hofmeister*) الذي أشرف على دراسة الأمير أنطوان في علوم عديدة ، وساعده في ذلك المعلم يوهان فريدريش نون شواناو (*Johan Friedrich Von Schwanau*) ، الذي يعد واحداً من منتجي عصر التنوير الألماني في المراحل المبكرة (ii) . الذي تمكن من تدريس الأمير أنطوان لمدة أربع سنوات وبطريقة صارمة حتى خريف عام ١٧٣٠ وهو العام الذي دخل فيه الأمير جامعة لايبزك (*Leipzig*) التي كانت واحدة من أفضل المؤسسات التعليمية آنذاك ، والتي وضع شواناو مناهجها في القانون الخاص والتاريخ الألماني ، والبلاغة ، والفلسفة (iii) فضلاً عن قيام تلك

الجامعة بإجراء رحلات لتلاميذها المتميزين ؛ اذ اشترك الأمير أنطوان في إحداها تلك التي بدأت في تموز ١٧٣٢ وزارت عدة عواصم أوروبية واستمرت حتى يوم الثالث عشر من شباط ١٧٣٣ الذي يتزامن مع احتفالات العاصمة فيينا ، وعندها استعد والداه اللذان كانا في انتظاره من أجل تقديمه إلى دوائر السلطة الداخلية في الإمبراطورية وإيجاد عروس لابنهم الذي اقترن بـ . ماريا أرنيستين ستارهيمبيرج (*Maria Ernestin Starhemberg*) التي ظلت زوجته حتى وفاتها في عام ١٧٤٩ (iv) .

بدأت المسيرة السياسية للأمير أنطوان ببطء بعض الشيء ؛ إذ حصل على منصب فخري في حكومة مقاطعة النمسا السفلى ، كما دخل في عضوية مجلسها في كانون الثاني ١٧٣٥ ، وهذا لم يكن إنجازاً في وقته وإنما مجرد نقطة الانطلاق للحصول على مناصب أعلى ، ولذلك بقي الأمير في منصبه نحو ست سنوات وكانت مدة طويلة نسبياً بالنظر إلى مواهبه ، إلا إن شهر تشرين الأول ١٧٤٠ الذي مات فيه الامبراطور تشارلز السادس (*Charles VI*) وتولي ابنته ماريا تيريزا (*Maria Theresa*) (v) العرش في النمسا بموجب المرسوم العملي ، الذي رفض من بعض الامراء الاوربيين (vi) ، مما سبب ثورة ونشاطاً دبلوماسياً ، وازداد فيه الطلب على الدبلوماسيين النبلاء ، وقبل عيد الميلاد عام ١٧٤٠ عرض عليه جد زوجته تولي منصب السفير في الدنمارك ، وهو المنصب الذي رفضه بحجة عدم قدرته على تغطية تكاليف تلك السفارة (vii) .

وبرفضه كان عليه القبول بالآخر ، عندما سألت الحكومة النمساوية في الـ ١٣ من آذار ١٧٤١ عن الشخص المناسب لتولي مهمة المبعوث إلى حكومات الولايات الإيطالية في " سافوي وفلورنسا وسردينيا" للإعلان عن ولادة خليفة الهابسبرج الأمير جوزيف الذي ينتظر ولادته بعد أيام قليلة وقد عرف فيما بعد بـ . الامبراطور جوزيف الثاني (*Joseph II*) ، فكانت مهمته تدور حول استشعاره المزاج الدبلوماسي لتلك الحكومات في ظل أزمة الخلافة النمساوية ، فوافق الأمير أنطوان الذي غادر النمسا بعد مدة بسيطة من ولادة الأمير جوزيف في ١٣ آذار ١٧٤١ ، وكانت مهمته ناجحة إلى حد ما وحصل على وعد تلك الحكومات باحترامها ولاية العهد النمساوية ، الأمر الذي شجع الملكة ماريا تيريزا وعرضت عليه في الحادي عشر من تشرين الأول ١٧٤١ تولى منصب السفير في احدى تلك الولايات الإيطالية ، وهو الأمر الذي رفضه على مضض؛ بسبب العامل المالي (viii) .

ترك ذلك الأمر تأثيره على الأمير أنطوان الذي قرر المغامرة بأموال أسرته من خلال رهنها حتى يتسنى له قبول أي مهمة دبلوماسية تعرض عليه ، وحدث ذلك عندما سعت الحكومة النمساوية الى تنسيق خططها مع دوقية

سافوي الإيطالية ، قبل الأمير أنطوان تلك المهمة وسافر في ٢٩ حزيران ١٧٤٢ إلى سافوي التي كان دوقها مراوفاً في تعامله مع النمسا ففي الوقت الذي سعى إلى الدخول في تفاهم مع النمسا كان يتودد إلى فرنسا والتي خشي من طغيان نفوذها على الأراضي الإيطالية مما شجعه على التفاهم مع مبعوث النمسا الأمير أنطوان الذي نجحت جهوده بتعهد دوق سافوي على بقاء قوات دوقيته بوضع الدفاع العسكري ولصالح النمسا (ix) .

الأمر الذي دفع الملكة ماريا تيريزا إلى زيادة ثقتها بمبعوثها الشاب فاستدعته في تشرين الثاني ١٧٤٣ ليتولى منصب المساعد الأول لأختها ماريا أنا (Maria Ann) وزوجها حكام الأراضي الهولندية التابعة للنمسا ، غادر الأمير أنطوان سافوي في العشرين من نيسان ١٧٤٤ متوجهاً إلى منصبه الجديد ليكون مساعداً في صنع القرار السياسي لنائب ملكة النمسا في تلك الأراضي (x) .

وصل الأمير أنطوان في ١٧ تشرين الأول ١٧٤٤ وشهد وصوله وفاة الأميرة ماريا أنا في ١٦ كانون الأول ١٧٤٤ ، وهو الحدث الذي تركه بحالة من الذهول ، ووضعه في مهمة الإشراف والمحافظة على بقاء النفوذ النمساوي على الأراضي الهولندية وحمايتها من هجمات المارشال الفرنسي هيرمان موريس دي ساكس (Hermann Maurice de Saxe) الذي هددها من ساكسونيا (xi) ، الأمر الذي لم يسعفه في إبعاد الفرنسيين عن الأراضي الهولندية مما أضطره بعد أن ترقى إلى رتبة الوزير المفوض لهولندا النمساوية إلى التوقيع في شباط ١٧٤٦ على وثيقة استسلام تلك الأراضي لفرنسا (xii) .

وعلى أثر توالي الهزائم العسكرية للنمسا أمام فرنسا وحلفائها البروسيين كانت ماريا تيريزا مستعدة لعقد مؤتمرٍ للسلام مع فرنسا ، وقد عقد ذلك المؤتمر في "اكس لاشابيل" اذ مثّل الأمير أنطوان بلاده فيه ووصل إلى مكان انعقاده في الخامس عشر من آذار ١٧٤٨ وفيه خرجت مفاوضات السلام بنتائج مخيبة للأمال النمساوية ، تلك الخيبات التي استغلها الأمير أنطوان تجاه حلفاء النمسا التقليديين من القوى البحرية بريطانيا وجمهورية هولندا ، وخضعت إلى إعادة تقييم في ذهنه على ضرورة مراجعة سياسة بلاده في الشؤون الخارجية (xiii) ، وسرعان ما ميز الأمير أنطوان نفسه في مجلس الملكة ماريا تيريزا الذي شهد في ربيع العام ١٧٤٩ مجموعة من الاجتماعات على خلفية التهديدات البروسية مما لامس في طرحه المشكلة الأساسية في سياسة بلاده الخارجية ، واقترح سياسات أخرى ودعا إلى النظر فيها ومن ثم تطويرها لتأخذ شكلها الملائم مع الواقع السياسي الأوروبي المتغير ، وركز بذلك على نقاط ضعف سياسة بلاده الخارجية (xiv)؛ إذ شدد على أهمية التحالف مع روسيا ، ووجد أن العداء مع فرنسا قد

عفا عليه الزمن ، مما ينبغي بذل الجهود لنزع فتيل ذلك العداء القديم وكسب حيادها أو حتى التحالف معها في أي صراع قريب (xv) .

كانت تلك الأفكار محل إعجاب الملكة تيريزا فدعته إلى تقلد منصب السفير لبلاده في فرنسا التي وصل إلى عاصمتها في ٢٧ تشرين الأول ١٧٥٠ وبقي في منصبه لمدة عامين ولم تسفر عن ترجمة أفكاره بالتحالف مع فرنسا بصورة فعلية (xvi) فاضطر على اثر ذلك الى العودة إلى بلاده في التاسع عشر من نيسان ١٧٥٣ وبعودته أصبح العضو الفعّال في مجلس الملكة ماريا تيريزا (xvii) .

• صفاته الشخصية

إن من أولى المفارقات التاريخية التي استشهد بها المؤرخون عند ذكر صفات الأمير أنطوان هي تلك المقولة التي ذكرها به الملك البروسي فريديك الثاني ((تافه في أدواقه ولكنه ذو عملٍ مجد)) (xviii) تركت هذه المقولة تساؤلاً مفاده : كيف يجمع المرء بين الصفات العبقريّة و غرابة الاطوار (xix) والموهبة الاستثنائية (xx) .

دُرّب الأمير أنطوان على أن يكون صلباً ومنضبطاً ذاتياً ؛ إذ انه لم يكن متسرعاً في الكلام أو الفعل ، فقد شدد دائماً على التحفظ والاعتدال في السلوك واعتمد تجنب الحماسة فلسفة للحياة (xxi) مما كره بذلك التسرع والسطحية والاستعجال ونتيجة لذلك كانت تقاريره تتأخر في كثير من الأحيان ، وعندما يقدمه فانه يكون مطولاً ولكنه أنيقٌ ووافٍ ومكتمل العناصر من السبب والنتيجة ، وعلى الرغم من ذلك كان قليل الكلام بشكل عام ، ولم يكن فضاً في فرض قراره أو متردداً في تأكيد وجهة نظره إذا ما انتقدت إلى الحجة العقلانية (xxii) .

سعى وراء التحضر ، وأطلع على الفنون المختلفة التي كانت عزاءه عند الشدائد ، وعلى عكس العديد من جيله لم ينظر إلى الفنون على أنها مجرد شكل من أشكال التسلية والهروب من الواقع ، بل إنها علوم جميلة تثري الذات وتأخذ بيده إلى المثالية (xxiii) .

وكان الأمير أنطوان في طبيعة رجالات النمسا الذين اعتنوا بالكلاسيكية ؛ إذ أنه قدّر المساهمات الفكرية لمؤرخ الفنون الكلاسيكية بوهان يواكيم وينكلمان (*Johann Joachim Winckelmann*) . الذي عدّ واحداً من أفضل الشخصيات المؤثرة في النهضة الكلاسيكية في القرن الثامن عشر ، وعاد إلى النمسا عام ١٧٦٨ وفي وقت

لاحق حرص على طبع نتاجات وينكلمان الكلاسيكية بعد وفاته وأسمائها (*Geschichte der Kunst des Altertums*)^(xxiv) .

وبذلك هيمنت الكلاسيكية على ذوق الأمير أنطوان ؛ إذ انه أعجب بالمرح الكلاسيكي الفرنسي، ولاسيما أعمال مولير وفولتير ، وسعى إلى عرض تلك الأعمال المسرحية في النمسا على الرغم من الصعوبات التي واجهته في ذلك المجال ، حتى انه قام بأداء خاص لأحد أعمال مولير في منزله ، الأمر الذي بدأ به ليكون أساساً لتقبل تلك النتاجات الفنية في العاصمة فيينا وعلى مسرح بلديتها ؛ إذ أنتجت ومثلت فيه بعض المسرحيات التي اقتبست نصوصها من النتاجات الفرنسية الكلاسيكية^(xxv) .

كان ذلك التشجيع ليس في جانب الأمير أنطوان ؛ إذ أتهم بتحيزه لصالح فرنسا في مجال السياسة الخارجية ، وأضاف تأكيد ذلك الاتهام إجادته اللغة الفرنسية وبطلاقة واعتمادها في بعض مراسلاته الدبلوماسية وفي المحادثات العادية ، إلا أن ذلك لا يمكن وصفه في مجال أنه بتأثره بالفن والأذواق الفرنسية قد تحالف معها^(xxvi) ؛ فهو قد تحدث الإيطالية وكان على دراية تامة بأعمال متفقيها وأحب فيها الأوبرالي ورسمها الواقعي^(xxvii) ، لا يمكن القول ان تأثره بفرنسا وفنونها قد دفعه للتحالف معها.

لم تخلُ شخصيته من بعض التناقضات فهو قد وصف على أنه رجلٌ ذو أبهة وصعب المراس ، ولكنه ذو سلوكٍ لطيف ، وقد يكون صريحاً إلى حد الفضاضة في بعض الأحيان ، فهو إذا تحدث تكون الصراحة حاضرة وبشدة ، كان ينتقد وبسخرية الكسل والترف والخرافات وعدم الكفاءة ، ولكن انتقاده كان بأدب، فهو واثقٌ بقدراته ، ونأى بنفسه عن أي مظهر زائف^(xxviii) .

أصبح ذلك السلوك المتناقض مفتاحاً لاستكمال بعض الصفات المعروفة في شخصية الأمير أنطوان ؛ إذ أنه بقي معزولاً حتى عن أصدقائه المقربين مما كان لا يحظى بشعبية بين أقرانه ، ولكنه لم يظهر أبداً جشعه الشخصي وقد قبل بعض الهدايا والتكريمات ، مما يظهر بذلك تمسكه بمفهوم (احترام الذات)^(xxix) .

اعترف بذلك المؤرخون على أنه أصل التتوير في النمسا ، فقد عد إن الحياة السياسية النشطة هي واحدة من خدمات الضمير الإنساني ؛ إذ كان يحذر وبمرارة من ((استغلال وتدنيس عامة الناس)) هو الجذر لكي تخلق به اضمحلال أمة ما ، كان مؤمناً دائماً بأولوية إصلاح السياسة الداخلية لتعكس نتائجها الإيجابية على مكانة بلاده الخارجية^(xxx) .

المبحث الثاني : توليه منصب المستشارية في النمسا وسياسته إزاء الإصلاح الديني .

تقلد الأمير أنطوان بتلك الروحية المنتورة منصب مستشارية الملكة ماريا تيريزا للشؤون الخارجية ، في آذار عام ١٧٥٣ وهو منصب مستحدث لتلك الشؤون ؛ إذ لم تكن هناك وزارات بالمعنى الحديث وأخذ المنصب من اسمه الألماني هوفكانزler (Hofkanzler)^(xxxii) وهو المعنى الذي دخل في تطورات ملحوظة حتى وصل إلى معناه ومن ثم محتواه إلى التركيز على مهمة إدارة الملف الدبلوماسي للإمبراطورية النمساوية ، أعطى ذلك للأمير أنطوان الفرصة في فرض إصلاحاته الإدارية والمالية والاجتماعية والدينية ، وإن الإصلاح الأخير هو مدار البحث الذي من خلاله سنحاول معرفة جهوده في ذلك الجانب.

الواقع أن تنفيذ مثل ذلك الإصلاح بمعناه الديني كان معقداً ؛ إذ إن العقيدة الكاثوليكية في النمسا كانت في نواح كثيرة إيديولوجية متكاملة ومتعددة اكتسبت ذلك مع إرث آل الهابسبرج في النمسا ، وبذلك لا يكون تعريفها على أنها مجموعة من العقائد والممارسات الطائفية ، ولكنها كانت أوجهاً لأنماط في الفكر والثقافة متفاعلة ومتداخلة مع البيئة الاجتماعية والسياسية فتمت متأثرة بالاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية مع نهايات القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر ، فضلاً عن ذلك فإن الكنيسة الكاثوليكية في النمسا كانت مؤسسة ذات قوة كبيرة ومؤثرة بين عامة الناس ، ولذلك لا بد من التعامل معها بحذر شديد ، فكانت هذه واحدة من أكثر المشاكل التي عانت منها السلطة النمساوية ، فهي وإن ظهرت لها محاولات للإصلاح في عهد الملكة ماريا تيريزا إلا أنها قد أخذت نظمها الإصلاحية في عهد خليفتها الامبراطور جوزيف الثاني وتم ذلك وفي كلا العهدين بمساعدة مستشارهم الأمير أنطوان .

كانت الحاجة الملحة للإصلاح في نواحيها المختلفة سلسلة متشابكة إذا ما أرادت السلطة النمساوية أن تخوض في عملية إصلاح لمجال معين فعليها أن تنتظر إلى المجال الآخر وتأثيره المتداخل معه . فهي - أي السلطة النمساوية - عندما شرعت في الإصلاح السياسي نتيجة للهزات والأزمات الخارجية التي حلت بها ، وجدت أن هناك بعداً دينياً يقود عمليات مضادة لذلك الإصلاح^(xxxii) .

حدثت أولى الاحتكاكات بين الملكية النمساوية والسلطات الدينية في مسألة المقتنيات الرهبانية التي كانت من الضرائب ، وقد أصدرت الحكومة النمساوية تحديداً ما يقارب من ٣٠٠٠ قطعة نقدية ذهبية أو ما يعادلها من أشياء

عينية ، وفي ذلك التحديد شيء من الغموض الذي استطاع بعض رجال الدين المتحايين من التهرب مما دعت بعض الأصوات الإصلاحية إلى إجراء مواجهات علنية إزاء ذلك التحايل والتهرب من دفع الضرائب^(xxxiii).

لم ترض الملكة ماريا تيريزا بتلك المواجهات فكلفت الأمير أنطوان في عام ١٧٥٣ إعداد تقريره عن المخرج التشريعي لتلك الحالة ، فاستعد لكتابة تقريره الذي دعا فيه إلى اعتماد وتشريع يصدر عن مجلس الدولة ويكون واضحاً لمنع تحايل الكنسية إزاء تلك المقتنيات^(xxxiv)، ودعا أيضاً إلى مناقشة تقريره في اجتماع الملكة الخاص الذي تحدد انعقاده في ١٢ تشرين الأول ١٧٥٣ وظهرت فيه بصورة واضحة سياسات النمسا إزاء الكنسية ، وكانت سياسات مرنة في التعامل مع الكنسية ، وتزامن ذلك مع تأثيرات السنوات الأولى لحبرية البابا بنديكوس الرابع عشر (*Pendikos XIV*) ، وموقفه الحيادي في السابق من الأزمات الألمانية ، مما دعت أعضاء مجلس الملكة إلى عدم اتخاذ خطوات تصعيدية مع البابا ولم يرض ذلك العضو بارتشتاين (*Bartenstein*) ؛ إذ أشعره ذلك بخيبة أمل ، ودعا إلى إجراءات أكثر شدة في التعامل مع الكنسية ورجالها^(xxxv).

ساد في ذلك الاجتماع جو من الانقسام في الرأي ، حسمه الأمير أنطوان بأن وجد من الحكمة عدم المضي قدماً في التصعيد في هذا الاتجاه ، فأوصى المجلس بأن جميع القضايا مدار البحث مما أختص بها في التعامل مع سلطات الكنسية أن تجري اعتماد تشريعاتها بعد إجراء مفاوضات مع سلطات البابا بنديكوس الرابع عشر ، وقد اعتمد أحد أصدقاء الأمير أنطوان لتولي تلك المهمة وهو كارل فون فيرماين (*Karl von Firmain*) ، وقد أوصت الملكة تيريزا بأن على المجلس الزام المبعوث التفاوضي بأن ((الاتفاق يكون وفق جدول زمني ، وليس إلى الأبد ..))^(xxxvi).

صاغ بذلك الأمير أنطوان وسطيته واعتداله في التعامل مع تلك المسألة ، فأحرزت الحكومة النمساوية تقدماً بطيئاً فيها ، على الرغم من أن السلطة البابوية كانت متعاطفة مع الإصلاح الكاثوليكي، واعترف رئيسها بصراحة مدهشة أمام المبعوث النمساوي ، من أن موقفه صعب بين الإصلاحيين والمحافظين فيما سبب له جهوداً مضنية في ذلك الجانب^(xxxvii).

فشلت مهمة المبعوث النمساوي في التوصل إلى نتيجة مهمة في ذلك الشأن ، إلا أنه لم يضع النهاية لمهمة الإصلاح التي اعتمدها السلطة النمساوية مع الكنسية ، فهي قد سعت إلى المضي قدماً في هذا الجانب ، وتزامن هذا الامر مع وفاة البابا بنديكوس الرابع عشر في ربيع عام ١٧٥٨ وتولى الكاردينال من البندقية كارلو ريزنيكو

(Carlo Rezzonico) رئاسة الكرسي الرسولي باسم كليمنت الثالث عشر (Clement XIII) ، والذي قد أبدى بعض الحساسية أمام مطالبات النمسا الإصلاحية^(xxxviii).

أول إجراءات النمسا الإصلاحية مع السلطة البابوية الجديدة هو قيامها بدمج أسقفية غوريسيا (Goricia) مع أسقفية لايباخ (Laibach) وكان لذلك الدمج بعد اقتصادي لصالح الحكومة النمساوية عند دمج واردات الأسقفيات فإنه سيحقق فائضاً في المردود المالي الذي سينفق على مشاريع أخرى ، وقد أبلغت الملكة ماريا تيريزا بموافقتها على الدمج وأرسلت إلى مستشارها للشؤون الخارجية الأمير أنطون لتولي إعداد الوسائل للتفاوض مع البابا بهذا الشأن^(xxxix) .

استعد المستشار أنطون للإعداد ولكنه صدمَ بمحاولات بعض المستشارين في الرجوع إلى الخطوات التصعيدية إزاء سلطة البابا ، تجاوز ذلك ؛ إذ طلب أن يكون ذلك الاندماج بصورة مؤقتة الأمر ووافقت السلطة البابوية على هذا الأمر ، ولكن رفضته الملكة ماريا تيريزا تحت التأثير التصيدي ، وصاغت من جانب آخر طلباً أقل اعتدالاً اضطر به المستشار إلى الذهاب إلى الملكة لثنيها عن طلبها وتذكيرها بسياسة الاعتدال مع البابوية^(xi) .

أتم موقف المستشار أنطون على أثر ذلك بانحيازه لصالح البابوية وسبب له ذلك حساسية مفرطة إزاء تعامله مع القضايا الدينية ، إلا أن الأحداث أثبتت خطأ منتقديه ؛ إذ انه لم يتعامل بحذر واعتدال إلا لأجل تجنب المضاعفات مع السلطة البابوية ، فبعد انتهاء حرب السنوات السبعة عام ١٧٦٣ وللحاجة النمساوية الملحة لاستحصال المزيد من الإيرادات ولتجاوز الضائقة الاقتصادية التي سببتها الحرب ، ومع نهاية العام ١٧٦٤ استفسرت الملكة ماريا تيريزا من المستشار أنطون عن ما إذا كان الوقت مناسباً للشروع في الإصلاحات ومن ثم التأميم لبعض أملاك الكنيسة^(xii) ، وردَّ المستشار باستكمال مبدأ الاعتدال والحذر في التعامل مع القضايا الدينية ، وظل في اعتقاده أن في الامكان تحقيق أفضل النتائج إذا ما حدث تعاون بين النمسا والسلطة البابوية^(xiii) .

وعارض على أثر ذلك في شباط ١٧٦٧ محاولات الحكومة النمساوية لفرض ضريبة الميراث على المؤسسات التعليمية الدينية ، وعدها خطوة غير (حكيمة) ، ووجد أن المضي بها سوف يصل بالأمر إلى نتائج سلبية ، ويؤدي بالأمر إلى نهايات غير جيدة^(xiii) .

وسرعان ما عمدَ المستشار أنطون في بداية عام ١٧٦٨ إلى تخليه عن الوسطية والاعتدال في التعامل مع السلطة البابوية ، ودعا إلى الإصلاح الكنسي في بلاده في جانب واحد ومن دون التعاون مع السلطة البابوية فيها ،

ولكنه أراد أن يتم ذلك وفق أطر منهجية وعملية معتمدة ، فنصح حكومته بتشكيل مجلس من (الأساقفة الأمراء) ينضم إليهم بعض أصحاب الأفكار الإصلاحية في الجانب الديني على وجه التحديد ، ويكونوا بذلك لجنة مشتركة يمكن دعوتها إلى مجلس الملكية ومناقشتها في قضايا الإصلاح (xiv) .

بناءً على تلك النصائح من جانب المستشار دعت الحكومة النمساوية في ١٠ أيار ١٧٦٨ خبيرين في شؤون الكنيسة هما جيرارد فان سيوتين (*Gerad van Swieten*) و فرانس ج. وزيف هذ . . يكه (*Franz Joseph Heinke*) وتم تكليفهما رسمياً بوضع (نظام اساسي) لتوضيح المجالات لكل من الكنيسة والدولة ، وقد بدأ المستشار أنطوان من جانبه بوضع دليل تفصيلي حدد فيه الحقوق المشروعة للكنيسة والدولة ، وكانت بمثابة وثيقة تتركز على أن ((كل ما لم يسمَ إلهاً ... يخضع للتشريع والسلطة العليا للملك)) وتكون بذلك على حد وصفه امتداداً للنظرية التي أسسها ((المسيح بنفسه إلى رسله)) ، أي مجال عملهم يكون في الوعظ ، والعقيدة ، والخدمة الإلهية ، والحفاظ على دور تلك الخدمة ، وما خلافة هو امتياز يمنح وهو قابل للاسترداد إذا ما تعارض مع الشرائع والقوانين النافذة في الدولة (xiv) .

اكتسبت تلك الوثيقة الموافقة الرسمية وتأييد الملكة ماريا تيريزا التي أمرت في ١٥ حزيران ١٧٦٨ بتوزيعها على جميع الوزارات والدوائر الحكومية التابعة للسلطة الإمبراطورية وقد جاء في بدايتها : ((على أنها مبادئ أسست لتنظيم العلاقة بين الجلالة الإمبراطورية والسلطة الرسولية ، ولتكون بمثابة الدليل الذي يعتمد لعمل المحاكم والقضاة في الأمور الكنيسية ...)) (xvi) .

في غضون ذلك ، أصدر المستشار أنطوان تعليماته إلى السفير النمساوي لدى الفاتيكان جوزيف فون سبيرجس (*Joseph von Spurges*) لإعداد شرح مناسب للبابا عن المبادئ التي قامت الحكومة النمساوية بنشرها في ٢٥ حزيران ١٧٦٨ (xvii) ودعت مؤسساتها إلى تنفيذ سياستها الإصلاحية منها عندما وافقت على اتحاد كنسية منطقة جنوب كارباثيان (*Carpathian*) شمال شرق المجر مع أبرشية مونكاشف (*Munkachiv*) وهو الأمر الذي رفضته الفاتيكان وأرسلت احتجاجات رفضها إلى المستشار أنطوان الذي لم يبادر في الرد عليها (xviii) . وفي الصعيد ذاته واجه الاحتجاجات البابوية بالدعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الملكة ماريا تيريزا من أجل إعداد ردٍّ مناسب على الاحتجاجات ويتم التأكيد من خلالها على أن المبادئ التي سنتها الحكومة النمساوية من ممارستها في الموضوعات الكنيسية أمر لا يمكن الرجوع عنه (xlix) فأصبح لدى السلطة البابوية قناعة باستحالة

إجبار الحكومة النمساوية بالتراجع عن سياستها ، ووجدت أن من مصلحتها العمل على تقويض المبادئ التي اعتمدها الحكومة النمساوية وليس الهجوم على جزئية معينة منها ، ولذلك اتخذ البابا كليمنت الثالث عشر في ٢٢ آب ١٧٦٨ خطوة بالغة الأهمية وذلك بعد أن ناشد الملكة ماريا تيريزا وباسم التقوى الدينية التي تؤمن بها ، ودعاها إلى حماية أراضي أجدادها من تلك المبادئ (الهدامة) على حد وصفه ، وذكرها باستشارة ضميرها وليس مستشاريها السياسيين في ذلك الأمر الخطير ⁽ⁱ⁾ .

أدى ذلك إلى ردة فعل نمساوية وبصورة أكثر حدية من جانب مستشارها الأمير أنطوان الذي قام بعد أن استلم مناشدة البابا تلك ، ووجد فيها تدخل في شؤون بلاده ، ووعد من جانبه العمل على صياغة الرد ومن ثم دحض نقاط المناشدة البابوية الواحدة بعد الأخرى ⁽ⁱⁱ⁾ .

دخلت على إثر ذلك الإصلاحات النمساوية بخصوص الكنيسة في مرحلة من التعرض المباشر إلى إيجاد النظم والمبادئ لتشكيل الإطار العام من أجل فصل الكنيسة عن الدولة ، وكان من أكثر المؤيدين لذلك التشكيل المستشار أنطوان ، الذي شرع في خريف عام ١٧٦٨ إلى إعداد منشوراً خاصاً وضح فيه السلطة السيادية لأمر الروم الكاثوليك فيما يتعلق بالدين ورجال الدين ⁽ⁱⁱⁱ⁾ وكان لمنشوره الأثر الكبير في إيجاد ذلك التشكيل بشأن إعادة تنظيم العلاقة بين الكنيسة والدولة في النمسا ؛ إذ توسع في الحجة عندما اعتمد على اقتباسات من الكتاب المقدس والقانون وبعض الشواهد التاريخية ⁽ⁱⁱⁱ⁾ .

ولكن ما ميز منشور المستشار أنطوان هو سهولة قراءته عندما تجنب الخوض في الممارسات اللاهوتية للاستشهاد بالقوانين الكنيسية والسلطة البابوية ، وسعى إلى تقديم حجة علمانية بحتة تركز على التعريف الواضح للسلطة السيادية للدولة ، ومنها السلطة الرقابية التي وإن اشتركت فيها الكنيسة وفي بعض الجوانب ، فقد وجد في اشتراكها امر يكون فيه خدمة لسيادة الدولة ، ونهى بذلك المنشور أيضاً رجال الدين من اللجوء إلى المحاكم الشرعية التي رفض اعترافه بها وعدها فاقدة للأهلية القانونية ، وأهتم منشوره بالتعليم واستنكر التعليم الديني ووجد أن به ما يعارض تأسيس تعليم موحد الذي هو ضروري جداً لأي دولة منظمة بشكل جيد ، كما أن له النتائج السلبية على المدى البعيد ؛ إذ كان يؤدي إلى خلق أجيال غير نافعة للنهوض بمتطلبات الدولة ومؤسساتها ^(iv) .

مثل ذلك المنشور ذروة التصعيد من جانب المستشار أنطوان في موقفه تجاه العلاقة بين الكنيسة والدولة ، على الرغم من أن المنشور قد تناول بعض من القيم الأخلاقية وفضائل الكنيسة وخدماتها للناس، التي تؤكد أن

المستشار قد نظر إلى الدين على أنه وسيلة ملائمة وفعّالة وكما أنها مدرسة من الفضائل المدنية ، وفي ذلك السياق أكد أيضاً على ضرورة أن الدين للجماهير ، ولذلك أيدّ التعاليم الدينية الشعبية (iv) .

لم يمنع ذلك من تأييده لإجراءات المراجعة الشاملة لبعض الممارسات اليسوعية وكان مع الاتجاه المعادي لتلك الممارسات ، ذلك الاتجاه الذي مثّله الخبير الخاص في مجلس الملكة ماريا تيريزا كارل أنطون فون مارتيني (*Karl Anton von Martin*) أستاذ القانون في جامعة فيينا (vi) وكانت النمسا مستعدة لتلك المواجهة لاسيما أنّ البابا كليمنت الثالث عشر قد توفي في شباط ١٧٦٩ ، وعلى الرغم من تأملها في تسليم منصب الكرسي الرسولي إلى أحد البابوات المرشحين ، إلا أن اجتماع الملكة قد هيمن عليه جو الاستعداد للمواجهة حتى مع وصول أحد البابوات الصعبيين إلى ذلك المنصب (vii) . وتم انتخاب لورنزو جاجانلي (*Lorenzo Gaganelli*) باسم كليمنت الرابع عشر الذي سعى إلى الصلح مع النمسا ، عندما أصدر في جنيف عام ١٧٦٩ عفوه على ابنة ماريا تيريزا الأميرة ماريا أماليا للزواج من الأمير فرديناند المطرود في بارما ، ومع هذا ظل المستشار أنطون غير متأكد من أنّ تصرف البابا ذلك هو مجرد محاولات (سياسية مقبولة) (viii) ، ولكنه أوصى مع هذا باستغلال "الفرصة المناسبة" للحصول على المزيد من الامتيازات (ix) .

عملت على أثر ذلك الحكومة النمساوية باستحصال بعض الإصلاحات الدينية من جانب تحديد أيام الأعياد المقدسة ، التي أقرت بموافقة البابا ب . ١٢ يوماً مقدساً وكذلك أيام الصوم التي حاولت الحكومة النمساوية الخوض فيها إلا أنها أجلتها بسبب التصعيد الذي مثّله أعضاء المجلس بالدعوى إلى إلغائها جميعاً ، واكتفت بالأيام المقدسة التي وعدت البابا كليمنت الرابع عشر احترام مرسومه البابوي الذي أعلنه في ١ آب ١٧٧١ (x) .

كان للمستشار أنطون جهوده على جانب متصل وهو الانخراط في سلك الرهبنة للشباب والشابات في سن الثامنة عشرة ، وقد عده تهديداً خطيراً يستنزف طاقات الشباب وذلك بإبعاد الموهوبين منهم عن العمل في الوظائف الاجتماعية المفيدة (xi) ، ووجد أن من المفيد تحديده في سن الرابعة والعشرين وتكون نهايته في سن الثلاثين ، وقد التقت جهود المستشار أنطون في ذلك الجانب مع جهود الامبراطور جوزيف الثاني (xii) الذي استطاع اقناع الملكة ماريا تيريزا على الموافقة ، وتكللت جهودهما في أن أصدرت الحكومة النمساوية في ١٧ تشرين الأول ١٧٧٠ تشريعاً بذلك مع تردد واضح من جانب الملكة ماريا تيريزا التي دعت إلى استشارة السلطة البابوية قبل إصدار التشريع (xiii) .

وجهت السلطة البابوية على أثره تهديدها بتخليها عن القنوات الدبلوماسية مع النمسا ، مما دفع الملكة ماريا تيريزا الى عقد مجلسها الذي أكد فيه المستشار أنطوان بعد حصوله على الدعم من أعضاء المجلس من أن ذلك لا يخص السلطة البابوية (ixiv) ، وشرع في صياغة الردود الرسمية على السلطة البابوية وأكد فيها حججه بدحض تهديداتها التي وجد فيها ولعدة قرون عدم اعتماد سن معين لتلك الخدمات الرهبانية وأنها لم تكن مدى الحياة ، وافقت الملكة ماريا تيريزا على جوهر حجج مستشارها ولكنها اعترضت على اللهجة التي صاغ بها رده ، والتي رد فيها المستشار على أنها ((رسالة وليست بيان معتمد من جانب الحكومة ..)) ، لم يقنعها ذلك وأشارت في هامشها الى إعداد مسودة أخرى ، إلا أنها وبعد ضغوط من جانب الامبراطور جوزيف الثاني وافقت على إرسالها كما هي (ixv) .

شجع ذلك المستشار أنطوان على المضي قدماً في مشاريع أكثر إصلاحية لاسيما أنها مست المقتنيات الخاصة بالأديرة التي سبق وأشرنا إليها ولكنها ظلت معلقة بسبب الانقسامات في الآراء إزائها وكان المستشار أحد الآراء التي دعت إلى عدم التصعيد مع البابا في هذا الجانب ، إلا أنه وبجهد في مجلس الملكة ماريا تيريزا تم إصدار الأمر الملكي في ١٦ تشرين الأول ١٧٧٠ الذي تحدد بموجبه مقدار قيمة تلك المقتنيات بحدود ١٥٠٠ دوقية ذهبية ، وما زاد عنه يشمل بنظام الضرائب المعتمد في المملكة (ixvi) .

وفي غضون ذلك كان المستشار أنطوان متردداً في أمر محاربة الجمعيات اليسوعية ، على الرغم من تكرار بعض العبارات في رسائله أعلن فيها عن ((ازدرائه لأفعالهم وفسادهم ..)) (ixvii) ، إلا أنه ظل متردداً في إقحام بلاده من أن تشارك جهود أسبانيا في هذا الشأن ، وفي مقابل ذلك أوجز في ٣ نيسان ١٧٧٣ إلى الملكة ماريا تيريزا وجهة نظره من أنها إذا ما أقدمت على خطوة إلغاء الجمعيات اليسوعية في البلاد ؛ إذ دعا بالإمكان إلى الإبقاء على المعلمين منهم في وظائفهم إذا ما رغبوا في ذلك ، وكذلك بدد خشية حكومة بلاده من محاولات اليسوعيين في تهريب أموالهم إلى الخارج ؛ إذ اقترح تشكيل لجنة مهمتها الاشراف على جميع ممتلكات الجمعيات اليسوعية (ixviii) .

وبناءً على تلك المقترحات شكلت الحكومة النمساوية لجنة خاصة تعنى بدراسة مشروعها الخاص بإلغاء الجمعيات اليسوعية في البلاد ، وواجهت تلك اللجنة مجموعة من الأسئلة ، منها هل هناك إمكانية إبقاء المعلمين

اليسوعيين في وظائفهم أم استبدالهم ؟ ومن ثم كيفية الحصول على معلومات دقيقة حول الممتلكات اليسوعية ؟ وما أفضل الوسائل لجمعها وإدارتها للاستفادة منها؟ (lxi) .

كتبت اللجنة تقريرها في ٩ حزيران ١٧٧٣ الذي لم يخلو من بعض النقاط الخلافية مع آراء المستشار أنطوان ؛ إذ أوصت اللجنة في تقريرها باستبعاد جميع المعلمين اليسوعيين من تدريس علم اللاهوت والتاريخ الكنيسي ، وهو الأمر الذي رفضه المستشار وكتب تقييمه للحالة في ٢١ حزيران ١٧٧٣ الذي أكد فيه على تدريس التاريخ بما فيه الكنسي من ((مصادر حقيقية وبدون تحيز ايديولوجي)) (lxx) وأشار في تقريره أيضاً الى ضرورة الإبقاء على اليسوعيين في تدريس اللغات العبرية واليونانية واللاتينية ؛ إذ انها لا تحتوي على اللاهوتية ، واستطاع إقناع الملكة ماريا تيريزا برأيه ، واكتفى بعد أن نشرت الملكة في ٩ تشرين الأول ١٧٧٣ مرسومها القاضي بتسليم جميع ممتلكات الجمعيات اليسوعية ، بابداء رأيه عندما سأل لكونه مستشاراً للشؤون الخارجية الذي من مهامه إرسال المعلومات والتعليمات التي تتضمن شروحات إجراءات بلاده في ذلك الجانب إلى السلطة البابوية في الفاتيكان (lxxi) .

سرعان ما كشفت الأشهر التي تلت إصدار ذلك المرسوم عن حملة شرسة قادتها اللجنة المختصة في الغاء الجمعيات اليسوعية ، ولاسيما أن اللجنة في تقاريرها قد تحدثت عن اكتشاف مؤامرات لتهديب بعض الأموال إلى خارج النمسا ، مما سبب ذلك ردة فعل أكثر صرامة من جانب الملكة ماريا تيريزا التي أمرت بتطبيق أقصى درجات القسوة إزاء التعامل مع اليسوعيين (lxxii) فدعت في مجال التعليم إلى إخلاء مناصب اليسوعيين من دراسة اللاهوت وفضلت الإبقاء عليها شاغرة لمدة عام أو أكثر من أن يبقى هؤلاء في مناصبهم التعليمية ، كما أمرت باحراق جميع محاضرات وكتيبات اليسوعية لأنها عدتها قديمة وخطيرة (lxxiii) .

إلا أن ما ميز موقف المستشار من تلك الحملات الشرسة ضد اليسوعيين هو مواصلته تعزيز وحماية الأفراد اليسوعيين ، لاسيما مع أولئك الذين أظهروا عداً أقل إزاء الحملة ضدهم ، وكان بذلك الموقف قد شارك العديد من فلاسفة عصر التنوير الذين عدوا اليسوعيين هم أفضل الأمور السيئة ، وهم مازالوا يتحدثون بالكتاب المقدس (lxxiv) .

وبذلك الموقف كان للمستشار أنطوان دورٌ مميزٌ في قضايا التسامح الديني التي اعتمدها الحكومة النمساوية إزاء القضايا الدينية المختلفة من طوائف وممارسات وطقوس وتقاليد خاصة بهذه الطائفة أو تلك في إطار السلطة الإمبراطورية في النمسا .

المبحث الثالث : دور المستشار في قضية التسامح الديني

استولى الخوف في السنوات اللاحقة على تفكير المتتورين في قضايا التسامح الديني الذي رفضته الملكة ماريا تيريزا ؛ إذ لم يكن أمر عدم تسامحها خافياً على البعض وفي مقدمتهم المستشار أنطوان ؛ إذ أنها وفي مواضيع معينة تتمسك بقوة بقناعاتها المضادة للإصلاح الديني ، ولكن وبتأثير سلوكها العملي كثيراً ما أدى إلى بعض المواقف السياسية الثورية وبشكل مفاجئ ، وحتى مع هذه المفاجئات فإنها تشعر بنوع من السخط الأخلاقي ، ويجبرها بذلك تقواها ، الذي دعاها إلى بعض مبادرات التسامح في قضايا معينة (lxxv) .

وقد اختلفت بذلك عن سلوك الامبراطور جوزيف الثاني الذي نظر إلى التسامح الديني من منظور مقولته ((خدمة الله لا تعني أنه لا يريدنا استغلال من في مواهبهم القدرة على فعل الأشياء العظيمة ، ونترك لرحمته الإلهية أجر الخير وعقوبة الشر...)) (lxxvi) وقد عززت السنوات اللاحقة النهج النفعي العملي في سلوك الامبراطور جوزيف الثاني من خلال رحلته في داخل النمسا وخارجها ، تلك الرحلات التي بلورت أفكاره وولدت له اقتناعاً قوياً بأن التسامح الديني الطائفي لم يكن إلا مجرد سياسة تقترن ببعض الامتيازات لجني الفوائد الاقتصادية ، كما أن لها مزايا جيدة على مستوى السياسة الخارجية ، إذ أن اعتمادها يُضعف القوى غير الكاثوليكية مثل روسيا وبروسيا (lxxvii) .

في حين كانت إطلاعات المستشار أنطوان أقوى من الملكة وولي عهدا ؛ إذ بسبب رحلته التي ذهب فيها الى الأراضي الهولندية فأجرى بذلك مقارنة بين ما لدى تلك الأراضي من تسامح ديني عززت به تجارتها واقتصادها ، وبين تلك الأراضي التي تسيطر عليها بلاده ؛ إذ أن الثانية قد اصبحت ضعيفة ومتأخرة بسبب تعصبها الطائفي (lxxviii) .

مع هذا وأمام حساسية الملكة تيريزا إزاء التسامح الديني ، التي تعد أن خيانة الدين جريمة أكبر من خيانتها (lxxix) تعامل المستشار أنطوان بحذر وحرص من عدم تجاوز حدوده في هذه القضية الحساسة للغاية ، وصمد أمام

فكرة التعصب إلى المذهبية الكاثوليكية ، ولكنه حاول في مرات معينة الالتقاء في منتصف الطريق مع آراء الملكة ماريا تيريزا ، عندما أوصى لها بعمل بعض الاستثناءات إزاء التسامح الديني لاسيما مع وجود أسباب جيدة ومهمة لتلك الاستثناءات ، ووجد أن تعزيز التجارة والصناعة كانت من الأسباب المهمة لها (lxxx) .

سرعان ما حدث ذلك الزخم في قضية التسامح الديني ، لاسيما بعد أن جلبت أزمة عام ١٧٧٧ في ولاية مورافيا البروتستانتية القضية إلى الظهور ، التي دعت الملكة ماريا تيريزا في ٢٣ أيار ١٧٧٧ مستشارها تقديم النصح إزائها ؛ إذ حاول تهدئة الملكة ، ووجد أن الحالة في مورافيا ليست جديدة ، ورأى أن سبب ظهورها هو ((السلوك غير المسؤول)) من جانب رجال الدين ، وأكد أن من غير المستحسن التعامل معها من خلال استخدام القوة العسكرية ؛ إذ أنها ستعقد الأمور أكثر من حلها ، واقترح أن أكثر علاج فعال لتلك الأزمة ((هو الصبر والتسامح والحرص على اصدار تعليمات واضحة لمواجهة تلك الأزمة...)) (lxxxi) .

أيد المستشار أنطوان تشكيل حكومة بلاده لجنة تقصي الحقائق على خلفية الأحداث في مورافيا ، ودعاها إلى استعادة الهدوء أولاً في الولاية قبل اتخاذ أي إجراءات قد تفهم على أنها استفزازية ، وأمل في الوقت نفسه من نجاح عمل تلك اللجنة لاسيما أنها قد ضمت في عضويتها شخصيتين اصلاحييتين هما العميد فرديناند كيندرمان شولشتاين (*Ferdinand Kinderman von Schulstein*) والعميد ماركس أنطون ويتولا (*Marx Anton Wittola*) ، وكلاهما فضل التسامح على التعصب والإكراه ، إلا أنه سرعان ما انتهى الاعتدال في الدعوات التي بعث بها رجال الدين المحافظون الى الملكة ماريا تيريزا ، وأرادوا من خلالها استعمال الإجراءات القاسية إزاء الأزمة منها إبعاد المتسببين في الأزمة إلى إقليم ترانسيلفانيا ، ومن ثم دخلت الأزمة في صراع الأسرة المالكة بين الأم وابنها الامبراطور جوزيف الثاني الذي زار مورافيا في بداية آب ١٧٧٧ وأغضبه دعوات التعامل بقسوة مع تلك الولاية ، وهدد بالاستقالة من منصبه إذا ما سارت الملكة في تنفيذ إجراءاتها القاسية (lxxxii) .

وإزاء تصاعد وتيرة الأحداث لجأت الملكة ماريا تيريزا إلى استشارة أنطوان الذي عرف أن عليه التعامل بحذر شديد إزاء التسامح الديني وعلى ما يبدو فقد تعلم من تعامله مع هذه المسألة ، لذلك حرص على صياغة تقريره بالشكل الجيد ، وقدمه في ١٨ تشرين الأول ١٧٧٧ ، وبدأ فيه بالإشارة إلى أن ما أسماه ((البدعة)) الموجودة في الأراضي المورافية منذ عصور ما قبل الإصلاح وحتى تشريعات عامي ١٧٢٦ و ١٧٥٤ التي عدتها جريمة يعاقب عليها بالإعدام ، وفرض مسألة ما يجب فعله حيال تلك المشكلة المعقدة ، وافترض أن الإجابة تكمن

في عدم فعل أي شيء يتعارض ((مع جوهر وروح المسيحية الحقيقية ، وإنَّ القوة لن تكون مصاحبة للمسيحية الحقّة ، وإنَّ الإيمان هو عطية الله ونتيجة لنفحة إلهية ، ... وليس للملوك الحق في تقييد أو فرض الدين أو المذهب على أحد ...)) ، وخلص في تقريره إلى أنَّ الخيار الوحيد هو منح درجة معينة من التسامح الطائفي ، وأنَّ يتم ذلك في مورافيا وفقاً للمبادئ الآتية :

١. يجب التمييز بين السلمية وأشخاصها الملتزمين بالقانون وبين مثيري الشغب .
 ٢. يجب التعامل مع الثانئين على وفق الأطر القانونية العادية ، وحتى التعامل معهم على أساس الرحمة والعدالة الإنسانية .
 ٣. السماح لأبناء الطوائف الأخرى ممارسة شعائرهم الدينية بحرية ، وكذلك السماح لهم بالحضور إلى مدارسهم للتعليم الديني علانية (lxxxiii) .
- أخذت الحكومة النمساوية هذه المبادئ وصدرتها على شكل تعليمات إلى اللجنة التي شكلت على أساس الأزيمة في مورافيا ، للنظر بخلفية المحتجزين فأوصت بإعدام خمسة وإحالة المتبقي إلى أحكام مخففة (lxxxiv) .
- لم يرض ذلك بعض أعضاء مجلس الملكة ماريا تيريزا واعتقدوا أنَّ تلك المبادئ ستساعد على إنشاء ((المذاهب الهدامة)) وكتب هؤلاء تقاريرهم إلى الملكة ماريا تيريزا التي وصلت إلى المستشار أنطوان بوصفه عضواً في ذلك المجلس ، مما دعته إلى الضغط على تلك القضية بقوة في المجلس الذي أجمع أعضاؤه بخلاف اثنين منهم إلى تعميم المبادئ ليس فقط في مورافيا، بل ولجميع الأجزاء التابعة للإمبراطورية النمساوية ، وحاول المستشار استغلال ذلك الاجتماع من أجل حمل الملكة ماريا تيريزا على إصدار قرار باعتماد توصياته ولتأخذ حيزها في التنفيذ الفعلي (lxxxv) .
- نجح المستشار أنطوان في اعتماد توصياته بصورة تعليمات ملكية إلى السلطات المحلية في ولاية مورافيا ، وقد أخذت تلك الملكية بجميع توصياته ، التي وافق عليها الإمبراطور جوزيف الثاني (lxxxvi) ، ولكن النجاح لم يخلُ من بعض الإخفاق عندما أوصى عضو المجلس بلوميجين (*Blumegen*) بترحيل عدد من الأفراد الذين اتهموا بـ . . ((الهرطقة)) وأوصى بضرورة الالتزام بأوامر الملكة ماريا تيريزا التي لم تستمع إلى توصياته إلا في مواقع قليلة (lxxxvii) .

استمر المسؤولون المحليون في إظهار المزيد من الحماس في ملاحقة العناصر الذين اتهموا بـ ((الهرطقة
)) واستخدموا في ذلك القوات العسكرية ، مما سبب غضب المستشار أنطوان الذي تحدث في ٢ و ٩ شباط ١٧٧٨
قائلاً: ((أفعال ما كان القصد منها إلا لنهب بيوت هؤلاء الفقراء بحجة مصادرة الكتب المحرمة ، والأسوأ من ذلك
، هو تحريض الجيش على القيام بذلك من خلال تقديم المكافآت وهو أمر مخالف للتعليمات والتوجيهات التي
وضعتها الملكة ..)) (lxxxviii) .

أثارت تلك المشكلة حفيظة المستشار أنطوان ورأى أنها جوهر مشاكل النظام الملكي في النمسا مما سيكون
((كل شيء هباءً ... إذا ما ظل تنفيذ الأوامر العليا في أيدي هؤلاء الناس ، الذين ، وبسبب سلوكهم الأعمى
وتحيزاتهم ، لا يستطيعون إدراك أن حل المشكلة ليس بالضرب والاعتقال بل بالتسامح واللف والإقناع ..)) ،
ودعا إلى إعفاء هؤلاء من مناصبهم ، وتحويل تلك المهام إلى لجنة من أعضاء منفتحين ومتسامحين (lxxxix) .
أخذت الأمور نحو المنحى الذي أشار إليه المستشار أنطوان عندما دعت اللجنة المشكلة للنظر في مشكلة
مورافيا في تقريرها المؤرخ في ٩ شباط ١٧٨٠ من أن الطريق الوحيد لتجنب المزيد من الاضطرابات والمشاكل
في مورافيا هو إصدار امتيازات ملكية تنص وبوضوح على حقوق وقيود البروتستانت في مورافيا ، وأيد المستشار
هذا التقرير ، لكنه أصطدم في محاولات رفضها من جانب عضو المجلس بلوميجين ، فطلب المستشار أنطوان
الدعم من الامبراطور جوزيف الثاني ، الذي وافق على ما أشارت إليه اللجنة ، ودعا إلى إصدار تلك الامتيازات
ووضعها موضع القانون الذي تكون آليات تنفيذه واضحة وبدقة وفي كل الأراضي النمساوية (xc) .
دخل هذا الأمر في صراع داخلي بين مشاعر الملكة ماريا تيريزا وتقواها التي ترفض التنازل وتقديم هذه
الامتيازات (xci) ، أدى ذلك بأن أخذت الأحداث نحو مزيد من التصعيد وذلك عندما اجتمع في ١٣ أيار ١٧٨٠ ما
يعادل ٤٠٠٠ بروتستانت بالقرى من ويسويتز (Wisowitz) واحتفلوا بعيد ميلاد الملكة ماريا تيريزا ودعو علناً
إلى إصدار مراسيم حرّيتهم الدينية ، تدخلت القوات العسكرية لتفريق الحشود وقامت باعتقالات كبيرة (xcii) وكان من
بينهم رئيس الوعاظ البروتستانت ، نصح المجلس الملكة بالإفراج عنه ، وقد أثنى المستشار أنطوان على نصيحة
المجلس ، وأضاف بسخرية أن الحادث برمته كان نتيجة عدم اتباع نصائحه السابقة ، وتوقع ((المستقبل سينذر
بعواقب وحوادث أخطر من تلك .. وفي أماكن أخرى ..)) (xciii) .

رفض المستشار أنطوان على أثر تلك الحادثة القيام بأي دور رسمي وأخذت الوثائق التي وردت إلى وزارته حول هذا الموضوع تقدم إلى سكرتيره بيندر (Binder)^(xciv) . على الرغم من محاولات الملكة ماريا تيريزا لإعادة اشتراك أنطوان في النقاش وإبداء وجهات نظره بخصوص الموضوع^(xcv) .

ظلت الملكة ماريا تيريزا ثابتة في موقفها المتشدد ، وأكدت استعدادها للجوء إلى إجراءات صارمة إزاء هذه المسألة ، ففي ٣ أيلول ١٧٨٠ حكمت على ٤٣ بروتستانت من مورافيا بالابعاد ، وكانت تلك من المفارقات المريرة ؛ إذ حدث قبل أيام قليلة من وفاتها^(xcvi) .

بذلك انتهت المرحلة الأولى من الإصلاح الكنيسي في النمسا ، تلك المرحلة التي حدثت بجهود المستشار أنطوان وكانت دافعاً وزخماً لذلك الإصلاح المعتبر الذي شهدته النمسا في عهد خليفة ماريا تيريزا الامبراطور جوزيف الثاني وكان لصوت المستشار أنطوان الصدى الواضح في دعم الحقوق والحريات التي حصل عليها أبناء الطوائف الدينية الأخرى في أقاليم النمسا ومقاطعاتها .

((الخاتمة))

١. تنقسم المجموعات السياسية في النمسا على اثلاثة انواع : هي حزب المحافظين - ليس بمعناه السياسي الضيق - ولكن بالمعنى الأوسع ؛ إنهم مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون مناصب مهمة ، ولهم نفس النظرة المحافظة في الإبقاء على القيم التقليدية والاجتماعية والاقتصادية ضمن هيكلها القديمة ، ومجموعة ثانية هم من منظري التنوير والإصلاح ولكن دون الدفع بهذا التنوير نحو الأفعال ، ومجموعة ثالثة هم حزب التنوير الذين أحسوا بمخاطر تراجع بلادهم وطالبوا بالإسراع في تنفيذ برنامج إصلاحي شامل في النمسا .
٢. نشأ حزب التنوير في النمسا في بدايات القرن الثامن عشر ، وكان نشوؤه من خضم تجارب سياسية مريرة ، ولم يكن أعضاؤه دائماً على علم بالأفكار المنشورة في غرب أوروبا ، وإنما اعتمدوا على تلك الوليدة من المشاكل التي عانتها النمسا ، وأخذت جماعاتهم تميل نحو التسارع الداخلي لعملية الإصلاح وإضافة زخمه من أجل الوصول إلى أفضل النتائج .
٣. كثيراً ما دخلت جماعة التنوير النمساوية في نقاش وجدال حول ديناميكية الإصلاح في نظام الهابسبرج ، وكانت مناقشاتهم منصبة على أن عملية الإصلاح تتطلب أن يكون هناك صوت من داخل النظام السياسي في النمسا .
٤. ويظهر على ما يبدو أن المستشار أنطوان كان قد مثل ذلك الصوت فهو الوزير الوحيد في نظام الملكة ماريا تيريزا يدعو إلى الإصلاح والتنوير ، ولكنه لم يحدث ذلك الفارق في الإصلاح ؛ إذ من غير المقبول المبالغة في تقديرنا إعطاؤه تلك القوة في التأثير على عملية صنع القرار في النمسا ، فهو لم يستطع إسكات الأصوات المعارضة لآرائه ، ولكنه أستمّر في توجيه تلك الآراء وكان لها تأثير حاسم في بعض المواضع ، ولكنها فشلت في مجالات أخرى وبنفس القدر .
٥. كانت هناك جدلية في مسألة تدخل المستشار للشؤون الخارجية أنطوان في الشأن الداخلي ، ولكن ما ينظر إليه هو أفكار المستشار من أن دمجه للأبعاد الداخلية ومشاكلها هو لاتساع مفهومه عن سلطة

- الدولة ، فهو وإن عارض فكرة السعي للتعويض الإقليمي باسم الحفاظ على توازن القوى في أوروبا ، ورأى أنما يعزز مكانة بلاده هو استغلال إمكاناتها المحلية وبصورة أكثر عملية وفعاليتها أكبر .
6. لم يستلزم مثل ذلك الموقف السياسي انعكاساً لسياسة المستشار أنطوان بقدر ما استلزم ذلك بلورة لفرضية طويلة الأمد ذكرها في مقولته الشهيرة في آذار ١٧٤٩ قائلاً ((أن الوضع الداخلي للمملكة ، يجب أن يكون في الاعتبار الأول والأهم))^(xcvii) .
7. سعى إلى استيعاب القيم ومعايير الثقافة السياسية الحديثة والموجهة نحو الإنتاج والاستقرار الداخلي ولم يمنعه ذلك من تأثره وبشكل واضح بالأفكار والتنوير غرب أوروبا مع تأكيده على العلمانية والنمو الفكري والكرامة الإنسانية وتحرير الأفراد من الروابط التقليدية ، ورأى أن القوى الدافعة للازدهار والنمو الاقتصادي في النمسا تحتاج إلى قوة دافعة وأفضل من يحركها هو إعطاء حرية معينة للناس ، وإذا ما وجدت تلك الحرية تذهب الصناعة والتجارة إلى الوصول إلى أعلى درجات التطور ، وهولندا وبريطانيا هما أفضل مثالين لديه في هذا الشأن .
8. رأى المستشار أن الاستبداد هو من أكثر العقبات التي واجهت التنوير ، واكد أن الاستبداد يمكن أن يكون ذا منافع إذا ما أستغل على النحو النفعي ، بمعنى امتيازات تقابلها فوائد اقتصادية وإيرادات كثيرة .
9. كانت المشكلة للإصلاح النمساوي على جميع الأصعدة وليس الدينية فحسب ، هو محاولات المستشار إدخال بعض الضوابط والتوازنات لدى السلطة التنفيذية ، ولكن المشكلة هي كيفية إدخالها دون إعطاء أولئك الذين يقاومون التغييرات في سلطاتهم من أجل عرقلة عملية الإصلاح ، كان الحل في ذلك هو إصراره على مبدأ الدولة الرقابية المطلقة وأن الاستبداد فيها يمكن تخفيفه داخلياً عن طريق عمليات التحقيق والتقصي التي تمنع أي محاولات للتعسف .
10. عرض المستشار أنطوان نماذج من قوة الألقاع والتسامح لضمان الحصول على نظم اجتماعية منتجة وذات فعالية كبيرة ، ولكن أي من تلك النماذج لن تحقق نتائج سريعة ، مما وضعه في موضع التقييم من أنه قد فشل في سياسته الإصلاحية من الناحية الدينية، إلا أن ما قام به المستشار أنطوان هو البدايات التي اخذت من تجاربها المحاولات اللاحقة للإصلاح الشامل في النمسا .

الهوامش :

(i) Alexander Novotny, Staatskanzler Fiirst Kaunitz (1711–1794)," in Hugo Hantsch, ed., Gestalter der Geschicke Osterreichs Innsbruck, Vienna and Munich, 1962 , P. 200 – 201 .

(ii) Grete Klingenstein, Riforma e crisi: lamonarchia austriaca sotto Maria Teresa e Giuseppe II. Tentativo di una interpretazione, in Pierangelo Schiera, (ed)., La dinamica statale austriaca nel XVIII e XIX secolo ,Bologna, 1981, pp. 93–125.

Ibid, p.244 . (iii)

(iv) Ibid, p. 278 .

(v) ماريا تيريزا : ولدت في الثالث عشر من ايار ١٧١٧ وهي الابنة الكبرى للامبراطور الروماني المقدس تشارلز السادس واليزابيث من برونزويك فولفنبوتل وبعد وفاة ابنه الوحيد دفع بها لمنحها اللقب الامبراطوري عبر ما عرف بالمرسوم العملي الذي وافقت عليه معظم الدول الاوربية ، تزوجت من الدوق فرانسيس لورين عام ١٧٣٦ . وبوفاة ابيها حدث ما عرف بحرب الوراثة النمساوية التي استمرت حتى عام ١٧٤٨ ، توفيت في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٧٨٠ ، ينظر :

Encyclopedia Britannica Ultimate Reference ,Chicago,2013 .

(vi) كانت هناك مطالبات بالعرش الامبراطوري النمساوي من جانب امير بافاريا شارل البرت (Charles Albert) ، وكذلك اطماع بالأراضي من جانب ناخب سكسونيا وملك بولندا اغسطس الثالث (August III) ، وسعي ملك اسبانيا فيليب الخامس (Philips V) لاستعادة اراضي خسرتها بلاده لصالح النمسا ، شاركه بتلك الاطماع ملك سردينيا تشارلز عمانوئيل (Charles Emmanuel) ، فضلاً عن اطماع ملك فرنسا لويس الخامس عشر (Louis XV) واطماع ملك بروسيا فردريك الثاني (Frederick II) ، للمزيد ينظر : زهرة زين العابدين زينل ، حرب الوراثة النمساوية ١٧٤٠- ١٧٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص٤٢-٤٧ .

(vii) Alfred Ritter von Arneth, Biographie des Fiirsten Kaunitz: Ein Fragment, AOG IXXXVIII , 1900, p. 35 .

William J. McGill, "The Roots of Policy: Kaunitz in Italy and the Netherlands, 1742–1746", *Central European History* 1, 1968, 131–149. ^(viii)

^(ix) Alfred Ritter von Arneth, *Op. Cit.*, p. 37.

William J. McGill, *op. cit.* p. 153. ^(x)

Moravski Zemski Archiv, Rodinny archive kounicu, carton 3, Marice of Saxony to Kaunitz, 16 – ^(xi) march – 20 may, 1946.

Ibid. ^(xii)

William J. McGill, "Wenzel Anton von Kaunitz – Rittberg and the conference of Aix – La – Chapelle 1748", *Duquesne Review* XIV, 1969, p. 154 – 167. ^(xiii)

Alfred Ritter von Arneth, *Op. Cit.*, p. 122. ^(xiv)

^(xv) Johannes Kunisch (ed.), *Expansion und Gleichgewicht*, Berlin, 1986, p. 165.

^(xvi) William J. McGill, "The Roots of policy : Kaunitz in Vienna and Versailles, 1744 – 1753", *Journal of Modern History*, 1971, p. 229.

^(xvii) *Ibid.*, p. 236.

^(xviii) Alexander Novotny, *Op. Cit.*, p. 34.

^(xix) Alfred Ritter von Arneth, *Op. Cit.*, p. 105.

^(xx) *Ibid.*, p. 109.

^(xxi) Joseph Freiherr von Hormayr, "Fiirst Kaunitz", in *Osterreichischer Plutarch*, Vol. XII, Vienna, 1807, p. 34.

^(xxii) Walter L. Dorn, *Competition for Empire, 1740–1763*, New York, 1940, p. 296.

(xxiii) Alexander Novotny , Op. Cit. ,P 123 .

(xxiv) Erwin Hainisch, Der Architekt Johann Ferdinand Hetzendorf von Hohenberg , Innsbruck & Vienna, 1949, p. 200 .

(xxv) Otto Erich Deutsch (ed.), Mozart: A Documentary Biography, Eric Blom, Peter Branscome and Jeremy Noble, trans. ,Stanford Calif , 1966, pp. 16, 80

(xxvi) Joseph Freiherr von Hormayr , Op .Cit. , p. 31 .

(xxvii) Grete Klingenstein, Op. Cit. , p. 298 .

(xxviii) Ibid , p. 310 .

(xxix) Alexander Novotny , Op. Cit. , p. 144 .

(xxx) Grete Klingenstein, Op. Cit. , p. 234 – 235 .

Otto Hintze, Die Entstehung der modernen Staatsministerien, in Staat und Verfassung: Gesammelte (xxxi) Abhandlungen zur allgemeinen Verfassungsgeschichte, , Gottingen, 1962 , p. 230 .

(xxxii) Richard G. Plaschka and Adam Wandruszka,(eds.), Ungarn und Osterreich unter Maria Theresia und Joseph II. , Vienna, 1982 , , p. 188 .

(xxxiii) Rudolf Reinhardt, Zur Kirchenreform in Osterreich unter Maria Theresia, Haus–, Hof– und Staatsarchiv , IXXVII , 1966, p. 259 – 268 .

(xxxiv) Ibid , p. 270 .

(xxxv) Ibid , p. 273.

Haus–, Hof– und Staatsarchiv , Karto 73. 12 November 1753 . (xxxvi)

(xxxvii) Ibid .

- (xxxviii) Alfred Ritter von Arneth, Maria Theresia und der Hofrat von Greiner , Sitzungsberichte der kaiserlichen Akademie der Wissenschaften. Philosophisch–Historische Klasse , XXX, No. 3 , Vienna, 1859 , p. 8 – 10 .
- (xxxix) Haus–, Hof– und Staatsarchiv, 20 February 1958 .
- (xl) I bid , Kaunitz to maria Theresia 16 October 1959 .
- (xli) Ibid , SaatsKanzlei : Vortgage , Karton , 94 , Maria Theresia to Kaunitz , 4 December 1764 .
- (xlii) Ferdinand Maass, Die Stellungnahme des Fursten Kaunitz zur staatlichen Festsetzung der Altersgrenze fur die Ablegung der Ordensgelubde in Osterreich im Jahre 1770/71, MIOG LVIII ,1950. p. 380 .
- (xliii) Haus–, Hof– und Staatsarchiv, Kabinettsarchiv : Kaunitz voten , Karton 1 , kaunitz staatsrat votum , 29 May 1767.
- (xliv) Haus–, Hof– und Staatsarchiv , Staatskanzlei : vortage , karton 101 , kaunitz to Maria Theresia , 25 January 1768 .
- Exkhart Seifert , Paul Joseph Riegger 1705 – 1775 , Berlin , 1973 , 221 . (xiv)
- (xlv) Heinrich Benedikt , Der Josephinismus vor Joseph II, in Osterreich und Europa: Festgabe fur Hugo Hantsch zum 70. Geburtstag Graz, Vienna and Cologne, 1965 , pp. 183–201.
- (xlvii) Ibid , p. 306 – 304 .
- (xlviii) Basilius Pekar , De Ereptione Eparchiae Munkacviensis , Rome , 1965 , p. 97 .
- (xlix) Heinrich Benedikt ,Op .Cit., p. 313 – 316 .
- (l) Ibid , p. 323 – 324 .
- (li) Ibid , p. 325 .

(lii) Ferdinand Maass, Der Fruhjosephinismus ,Vienna and Munich, 1969 , p. 141 – 143 .

(liii) Ibid , p. 154 .

(liiv) Ibid, p. 368 – 370 .

(lv) Haus–, Hof– und Staatsarchiv, Staats Kanzlei : vortage , Karto 101 , Kaunitz to Maria Theresia , 28 June 1768 .

(lvi) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia ,Vol. IX , Op. Cit., p. 57 .

(lvii) Augustin Theiler , Hisyoire du pontificat de clement XIV , vol. 2 , Paris , 1852 , p. 186 – 187 .

(lviii) Haus–, Hof– und Staatsarchiv, Staats Kanzlei : Vortage , Karton 104 , Kaunitz to Maria Theresia , 9 October 1769 .

(lix) Ibid , Kaunitz to Maria Theresia , 7 November 1769 .

(lx) Ibid , Kaunitz to Maria Theresia , 6 August 1770 .

(lxi) Ferdinand Maass, Der Fruhjosephinismus ,Op. Cit., p. 139 – 142 .

(lxii) اذ انتخب الامير جوزيف في اب ١٧٦٥ امبراطوراً رومانياً مقدساً . ينظر :

Saul K. Padover, The Revolutionary Emperor, Joseph the Second 1741–1790, London , 1934, p. 146.

(lxiii) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia Vol. IX , Op. Cit., p. 72 – 73 .

(lxiv) Ibid , p. 75 .

(lxv) Ferdinand Maass, Op. Cit., p. 153 – 159 .

(lxvi) Haus–, Hof– und Staatsarchiv , staatsratprotokolle , Vol.37 , No : 4060 , Imperial resolution , 16 January 1771 .

(lxvii) Bernhard Duhr , Jesuiten – Fabeln , Freiberg , 1899 , B . 34 – 37 .

- (lxxviii) Haus-, Hof- und Staatsarchiv, Kabinettsarchiv : Kaiser Franz Akten , Karton 73 , Joseph to Maria Thereisa , 3 April 1773 , C. F. Khevenhuller – Metsch , VII , p. 453 – 456 .
- (lxxix) Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Kabinettsarchiv : Kaiser Franz Akten , Karto 72 , Maria Thereisa to Kressel , 17 may 1773 .
- (lxxx) Ferdinand Maass ,Op. Cit., p. 183 – 185 .
- (lxxxi) Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Kabinettsarchiv : Kaiser Franz Akten , Karto 74 , Jesuit commission protocols , 1773 – 1774 .
- (lxxxii) Ibid .
- (lxxxiii) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia, Vol. IX , Op. Cit., p. 118 – 119 .
- (lxxxiv) Alexander Novotny ,Op, Cit., p. 147 – 149 .
- (lxxxv) Her Mann , Conrad , Rect und Verfassung des Reiches in der zeit Maria Theresia , Cologhe , 1964 , p. 276 – 279 .
- (lxxxvi) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia, Vol. IX , Op. Cit ., p. 352 .
- (lxxxvii) Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Kabine TTsarchiv : Zinzendorf Tagebuch , Vol. 9 , p. 21 – 23 .
- (lxxxviii) Grete Klingenstein, Op. Cit. , p. 233 – 238 .
- (lxxxix) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia, Vol. IX , Op. Cit., p. 60 .
- (lxxx) Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Familienarchiv : Hofreisen Karton 3 , Kaunitz's Ohnm Bgebige Anmerkungen .
- (lxxxxi) Ferdinand Maass ,Op. Cit., p. 217 – 219 .
- (lxxxii) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia, Vol. IX , Op. Cit., p. 63 – 65 .

(lxxxiii) Ferdinand Maass ,Op. Cit., p. 219 – 223 .

(lxxxiv) Haus–, Hof– und Staatsarchiv , Staatskanzlei : Vortrage , Karton 124 , Kaunitz to Maria Theresia , 21 October 1777 .

(lxxxv) Ibid , Kaunitz to Maria Theresia , 12 November 1777 .

(lxxxvi) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia, Vol. IX , Op. Cit., p. 71 – 72 .

(lxxxvii) Haus–, Hof– und Staatsarchiv , Kabinettsarchiv : Kaunitz Volten , Karton 3 , No. 2202 of 1777 , Kaunitz staatsrat Votum early December 1777 ; staatsrat protokille , Vol. 62 , No. 2202 , Imperial resolution , 12 December 1777 .

(lxxxviii) Ibid , Kauinitz Voten , Karton 3 , No. 160 of 1778 , Kaunitz staatsrat Votum , 2 February 1778 , staatsrat protokolle , Vol. 63 , No. 160 , Imperial resolution , 9 February 1778.

(lxxxix) Ibid , Kauntiz Voten , Karton 3 , No. 1893 of 1779 , Kaunitz staatsrat Votum , 7 January 1780 .

(xc) Reinhold Joseph Wonly, Die josephinische Toleranz unter besonderer Berticksichtigung ihres geistlichen Wegbereiters Johann Leopold Hay , Munich, 1973 , p. 412 – 415 .

(xci) Ferdinand Maass ,Op. Cit.,, P. 251 – 253 .

(xcii) Alfred Ritter von Arneth , Maria Theresia, Vol. IX , Op. Cit., P. 74 .

(xciii) Haus–, Hof– und Staatsarchiv , Staatskanzlei : Vortrage , Kartan 131 , Kaunitz to Maria Theresia , 27 May 1780 .

(xciv) Ibid. , Karton 131 and 132 , Binder to Maria Theresia , 27 May , 22 June , 30 September, 24 October and 30 October 1780 .

(xcv) Ibid , Karto 132 , Maria thesasia to Kaunitz , Imperial resolution on Kaunitz report of 19 June 178 .

(xcvi) Alfred Ritter von Arneht , Maria Theresia, Vol. IX , Op. Cit., p . 75 .

(xcvii) Reiner Pommerin and Lothar Schilling, (eds.), "Denkschrift des Grafen Kaunitz zur machtepolitischen Konstellation nach dem Aachener Frieden von 1748," in Johannes Kunisch, ed., Expansion und Gleichgewicht , Berlin, 1986 , p . 206 .

Source List:

قائمة المصادر:

A- Documents and books

أ- الوثائق والكتب الوثائقية ..

Ferdinand Maass, Die Stellungnahme des Fursten Kaunitz zur staatlichen Festsetzung der Altersgrenze fur die Ablegung der Ordensgelubde in Osterreich im Jahre 1770/71, MIOG LVIII ,1950. .١

Ferdinand Maass, Der Fruhjosephinismus ,Vienna and Munich, 1969 . .٢

Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Karto 73. 12 November 1753 . .٣

Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Familienarchiv : Hofreisen Karton 3 , Kaunitz's Ohnm Bgebigte An Merkungen . .٤

Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Kabienttsarchiv : Kaiser Franz Akten , Karto 74 , Jesuit commission protocols , 1773 – 1774 . .٥

Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Kabine TTsarchiv : Zinzendorf Tagebuch , Vol. 9 . .٦

Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Kabinettsarchiv : Kaiser Franz Akten , Karto 72 , Maria Thereisa to Kressel , 17 may 1773 . .٧

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Kabinettsarchiv : Kaunitz Volten , Karton 3 , No. 2202 of 1777 , Kaunitz . ٨
staatsrat Votum early December 1777 ; staatsrat protokille , Vol. 62 , No. 2202 , Imperial resolution , 12
December 1777 .*

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Staatskanzlei : vortage , karton 101 , kaunitz to Maria Theresia , 25 January . ٩
1768 .*

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Staatskanzlei : Vortrage , Kartan 131 , Kaunitz to Maria Theresia , 27 May . ١٠
1780 .*

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv , staatsratprotokolle , Vol.37 , No : 4060 , Imperial resolution , 16 January . ١١
1771 .*

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv , Staatsskanzlei : Vortrage , Karton 124 , Kautiz to Maria Theresia , 21 . ١٢
October 1777 .*

Haus-, Hof- und Staatsarchiv, 20 February 1958 . . ١٣

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv, Kabinettsarchiv : Kaiser franz Akten , Karton 73 , Joseph to Maria Thereisa , 3 . ١٤
April 1773 , C. F. Khevenhuller – Metsch , VII .*

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv, Kabinettsarchiv : Kaunitz voten , Karton 1 , kaunitz staatsrat votum , 29 May . ١٥
1767.*

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv, Staats Kanzlei : vortage , Karto 101 , Kaunitz to Maria Theresia , 28 June . ١٦
1768 .*

*Haus-, Hof- und Staatsarchiv, Staats Kanzlei : Vortage , Karton 104 , Kaunitz to Maria Theresia , 9 October . ١٧
1769 .*

Karto 132 , Maria theresia to Kaunitz , Imperial resolution on Kaunitz report of 19 June 178 . . ١٨

*Karton 131 and 132 , Binder to Maria Theresia , 27 May , 22 June , 30 September, 24 October and 30 . ١٩
October 1780 .*

*Kaunitz Voten , Karton 3 , No. 160 of 1778 , Kaunitz staatsrat Votum , 2 February 1778 . staatsrat protokolle . ٢٠
, Vol. 63 , No. 160 , Imperial resolution , 9 February 1778.*

Kaunitz to Maria Theresia , 12 November 1777 . . ٢١

Kaunitz to Maria Theresia , 6 August 1770 . . ٢٢

Kaunitz to Maria Theresia , 7 November 1769 . . ٢٣

Kaunitz to Maria Theresia 16 October 1759 . . ٢٤

Kaunitz Voten , Karton 3 , No. 1893 of 1779 , Kaunitz staatsrat Votum , 7 January 1780 . . ٢٥

*Moravski Zemski Archiv , Rodinny archive kounicu , carton 3 , Marice of Saxony to Kaunitz , 16 – march – 20 . ٢٦
may.*

SaatsKanzlei : Vortgage , Karton , 94 , Maria Theresia to Kaunitz , 4 December 1764 . . ٢٧

B – الكتب – ب

books

Alexander Novotny, Staatskanzler Fiirst Kaunitz (1711–1794), in Hugo Hantsch, ed., Gestalter der . ١

Geschicke Osterreichs Innsbruck, Vienna and Munich, 1962 .

Alfred Ritter von Arneth, Biographie des Fiirsten Kaunitz: Ein Fragment, AOG IXXXVIII , 1900. . ٢

- Alfred Ritter von Arneth, *Maria Theresia und der Hofrat von Greiner , Sitzungsberichte der kaiserlichen Akademie der Wissenschaften. Philosophisch–Historische Klasse , XXX, No. 3 , Vienna, 1859 .* .۳
- Augustin Theiler , *Histoire du pontificat de clement XIV , vol. 2 , Paris , 1852 .* .۴
- Basilius Pekar , *De Ereptione Eparchiae Munkacviensis , Rome , 1965 .* .۵
- Bernhard Duhr , *Jesuiten – Fabeln , Freiberg , 1899 .* .۶
- Encyclopedia Britannica Ultimate Reference ,Chicago,2013 .* .۷
- Erwin Hainisch, *Der Architekt Johann Ferdinand Hetzendorf von Hohenberg , Innsbruck & Vienna, 1949.* .۸
- Exkhart Seifert , *Paul Joseph Riegger 1705 – 1775 , Berlin , 1973 .* .۹
- Grete Klingenstein, *Riforma e crisi: lamonarchia austriaca sotto Maria Teresa e Giuseppe II. Tentativo di una interpretazione, in Pierangelo Schiera, (ed)., La dinamica statale austriaca nel XVIII e XIX secolo ,Bologna, 1981.* .۱۰
- Heinrich Benedikt , *Der Josephinismus vor Joseph II, in Osterreich und Europa: Festgabe fur Hugo Hantsch zum 70. Geburtstag Graz, Vienna and Cologne, 1965 .* .۱۱
- Her Mann , *Conrad , Rect und Verfassung des Reiches in der zeit Maria Theresia , Cologhe , 1964 .* .۱۲
- Johannes Kunisch (ed.) , *Expansion und Gleichgewicht , Berlin , 1986 .* .۱۳
- Joseph Freiherr von Hormayr , *Fiirst Kaunitz, in Osterreichischer Plutarch, Vol. XII , Vienna, 1807 .* .۱۴
- Otto Erich Deutsch (ed.), *Mozart: A Documentary Biography, Eric Blom, Peter Branscome and Jeremy Noble, trans. ,Stanford Calif , 1966.* .۱۵
- Otto Hintze, *Die Entstehung der modernen Staatsministerien, in Staat und Verfassung: Gesammelte Abhandlungen zur allgemeinen Verfassungsgeschichte, , Gottingen, 1962 .* .۱۶

-
- Reiner Pommerin and Lothar Schilling, (eds.), "Denkschrift des Grafen Kaunitz zur machtepolitischen . ١٧
Konstellation nach dem Aachener Frieden von 1748," in Johannes Kunisch, ed., Expansion und
Gleichgewicht , Berlin, 1986 .*
- Reinhold Joseph Wonly, Die josephinische Toleranz unter besonderer Berticksichtigung ihres geistlichen . ١٨
Wegbereiters Johann Leopold Hay , Munich, 1973 .*
- Richard G. Plaschka and Adam Wandruszka,(eds.), Ungarn und Osterreich unter Maria Theresia und . ١٩
Joseph II. , Vienna, 1982 .*
- Rudolf Reinhardt, Zur Kirchenreform in Osterreich unter Maria Theresia, Haus-, Hof- und Staatsarchiv . ٢٠
, IXXVII , 1966.*
- Saul K. Padover, The Revolutionary Emperor, Joseph the Second 1741–1790, London , 1934. . ٢١
Walter L. Dorn, Competition for Empire, 1740–1763 , New York, 1940 . . ٢٢*
- William J. McGill , The Roots of policy : Kaunitz in Vienna and Versailles , 1744 – 1753 , Journal of . ٢٣
Modern History , 1971 .*
- William J. McGill , Wenzel Anton von Kaunitz – Rittberg and the conference of Aix – La – Chapelle . ٢٤
1748 , Duquesne Review XIV , 1969 .*
- William J. McGill, The Roots of Policy: Kaunitz in Italy and the Netherlands, 1742–1746", Central . ٢٥
European History I ,1968 .*
- . ٢٦
زهرة زين العابدين زينل , حرب الوراثة النمساوية ١٧٤٠- ١٧٤٨ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , الجامعة المستنصرية , ٢٠١٧ .*